

**كلمة الدكتور / علي محمد مجور
رئيس مجلس الوزراء
أمام المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي وتحديات
تغير المناخ والطاقة الحيوية
روما 3-5 / 6/ 2008م**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس..

السيد المدير العام ...

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود ...

اسمحوا لي في البداية يا سيادة الرئيس أن أهنيكم على انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر الهام .. وأنه لمن دواعي سروري أن أتحدث أمامكم اليوم بأسم حكومة الجمهورية اليمنية .. حيث أننا نعتبر هذا المؤتمر مناسبة هامة كمحفل دولي لتبادل الآراء بين زعماء العالم حول الأمن الغذائي.. والذي يذكرنا بالقمة العالمية في هذه القاعة في نوفمبر عام 1996م .. التي عقدت لمناقشة تحديات الأمن الغذائي وكيفية تحقيقه والتخفيف من حدة الجوع ووضع هدف لتخفيض عدد الجوعى في العالم إلى النصف بحلول عام 2015 / . ورغم مرور ما يقرب من ثلثي المدة المحددة لبلوغ هذا الهدف لا تظهر المؤشرات لتحقيق ذلك .. بل نجد أن معاناة الفقراء في عالمنا اليوم قد تفاقمت مع ما يواجهونه من صعوبات بسبب التغيرات المناخية سواء كانت أعاصير مطيرة مدمرة .. أو موجات جفاف مهلكة.. بالإضافة إلى التسابق نحو إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية .. والذي يهدد الأمن الغذائي وربما يشكل أحد المخاطر الرئيسية لتفاقم مشكلة الجوع.. بل يتعدى ذلك كونه يؤثر على حق الإنسان في الغذاء .. فلا يمكننا أن نتصور أن تهدر كميات هائلة من الغذاء لإنتاج الوقود في حين أن هناك بدائل أخرى ممكنة. كما أنه لم يكن في الحسبان ظهور تحديات جديدة تواجه إنتاج الغذاء.. فارتفاع أسعار الوقود وضعف قوة الدولار أديا إلى زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج والنقل .. والذي انعكس في ارتفاعات متواصلة لأسعار المواد الغذائية .

السيد الرئيس ..

السيدات والسادة..

إن المجتمع اليمني في غالبه زراعي.. إذ يشكل الريف أكثر من ثلثي السكان.. كما يستوعب القطاع الزراعي أكثر من نصف القوى العاملة مما يدل على مكانته الهامة التي تحتلها الزراعة في الاقتصاد اليمني .. وإن الارتباط القوي بين تقدم القطاع الزراعي والأمن الغذائي أمر لا جدال فيه .. حيث أن تحديات الأمن الغذائي نابعة بشكل رئيسي من المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي .. ولعل من أهمها تغير المناخ وشحة المياه والجفاف .. ومع التزايد المضطرد للسكان والتقلبات المناخية التي يتعرض لها اليمن .. تزداد الضغوط على القطاع الزراعي للإيفاء باحتياجات السكان من الغذاء ودرء مشاكل الجوع.. وقد عملت الحكومة وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة على إعداد خطة قصيرة المدى 2006-2010 م وخطة متوسطة المدى 2006-2015م للقطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي .. وقامت الحكومة كذلك باتخاذ بعض الإجراءات لدعم الإنتاج الزراعي .. والتمثلة في توفير البذور المحسنة وآلات المكنة الزراعية وشبكات الري ومشروعات حصاد المياه.

ولقد أدى الارتفاع العالمي لأسعار السلع الغذائية الرئيسية منذ النصف الثاني لعام 2006م إلى تهديد الأمن الغذائي في بلادنا .. كسائر البلدان الأقل نمواً .. وللتخفيف من آثار نقص العرض وانعكاسات الارتفاعات السعرية العالمية .. فقد اتخذت الدولة والحكومة مجموعة من الإجراءات والمعالجات العاجلة ومنها :

- ضمان استمرار التدفق السلعي وتوفير المواد الغذائية الأساسية في الأسواق المحلية .. بما فيها الأرياف والمناطق البعيدة .. مع تحديد المتوسطات السعرية من خلال احتساب عناصر الكلفة الفعلية والاتفاق مع القطاع الخاص على هوامش الأرباح المعقولة.

- تيسير المعاملات للمستوردين في المنافذ البحرية والبرية .. وتقليل الأعباء والنفقات المالية.
- تنفيذ المرحلة الثانية من إستراتيجية الأجور والمرتبات بزيادة تصل إلى 20 % من زيادات أخرى مقطوعة لكل موظفي الجهاز الإداري للدولة .. في الوقت الذي تم فيه رفع مقدار الإعانات الاجتماعية النقدية الشهرية للفئات الفقيرة بنسبة 100 %.

- تشديد الرقابة القانونية على الأنشطة التجارية منعاً للاحتكار وضماناً لحق المنافسة ومحاربة الغش بجميع أشكاله .. وقد شكلت لهذا الغرض فرق تفتيش تتمتع بالصفة القضائية والممارسة القانونية.

كما وضعت الحكومة خططاً وبرامج لحلول مرحلية تتلخص في:

- التوسع الأفقي والرأسي في المنظومة التخزينية والبنية التحتية المتمثلة بصوامع الغلال .. ومخازن الحبوب ومنح كافة التسهيلات المشجعة للاستثمار المحلي والخارجي في هذا المجال.

- تشجيع ودعم الاستثمار في القطاع الزراعي خاصة في مجال إنتاج الحبوب .

السيد الرئيس ..

السيدات والسادة ..

ومن هنا نؤكد على أهمية التعاون الدولي للوقوف جمعياً أمام حق الإنسان في الغذاء .. وما يمكن أن تقوم به المنظمة من دور محوري في دعم التنمية الزراعية العالمية .. وفي زيادة المساعدات للدول النامية والأقل في مجال الزراعة وفي امتلاك البنية التحتية للتخزين كصوامع الغلال ومخازن الحبوب .. ومن المهم أيضاً العمل على تحقيق الأهداف المرجوة من برنامج الغذاء العالمي الذي يستهدف قطاعي التعليم والصحة وخاصة الفئات الفقيرة.

وفي الختام نتمنى أن يخرج هذا المؤتمر بقرارات وتوصيات تلبي نداء الدول الأقل نمواً .. وتضمن لهم حق الإنسان في الغذاء .

نشكركم على حسن إصغانكم .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته